الرئاسة العامة لتعليم البنات
كلية التربية للبنات بجدة
المكتبة
رقم التسجيل: ٦٤
رقم التصنيف: ٧٧٠٩٩٥٢
ع ٢٩
إعارة

المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة لتعليم البنات
وكالة الرئاسة لكليات البنات
كلية التربية للبنات بجدة

الصناعات الغذائية الحديثة في المملكة العربية السعودية

(دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)

رسالة مقدمة الى قسم الجغرافيا
للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاداب
تخصص جغرافيا اقتصادية

اعداد الطالبة
أمينة عبد القادر اسماعيل السودانى

اشراف
الاستاذ الدكتور / محمد محمود ابراهيم الديب
استاذ الجغرافيا الاقتصادية ورئيس قسم الجغرافيا
بكلية الاداب - جامعة عين شمس

١٤١١هـ/١٩٩١م

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
اعتماد لجنة المناقشة	
شكر وتقدير	
تمهيد	١ – ٦
مقدمة	٧ – ١٧
الفصل الاول	
تطور الصناعات الغذائية فى المملكة العربية السعودية	
– المرحلة الأولى (١٣٦٥ – ١٣٧٤هـ) / (١٩٤٥ – ١٩٥٤م)	١٩ – ٢١
– المرحلة الثانية (١٣٧٥ – ١٣٨٤هـ) / (١٩٥٥ – ١٩٦٤م)	٢١ – ٣٠
– المرحلة الثالثة (١٣٨٥ – ١٣٩٤هـ) / (١٩٦٥ – ١٩٧٤م)	٣١ – ٤٦
– المرحلة الرابعة (١٣٩٥ – ١٤٠٥هـ) / (١٩٧٥ – ١٩٨٥م)	٤٦ – ٧١
الفصل الثانى	
التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية فى المملكة العربية السعودية	
أ – التوزيع الجغرافي لاجمالى الصناعات الغذائية	٧٣ – ٨٢
ب – التوزيع الجغرافي لقطاعات الصناعات الغذائية	٨٢ – ١٢٨
جـ – التركز الجغرافي لقطاعات الصناعات الغذائية في بعض مدن المملكة	١٢٨–١٣٠
الفصل الثالث	
العوامل المؤثرة في توطن الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية	
أ – المواد الخام	١٣٢–١٧٣
ب – الطاقة	١٧٤–١٧٧
جـ – أسعار الأراضى والمدن الصناعية	١٧٧–١٨٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة

د ـ المنـــــاخ ..... ١٨٢ ـ ١٨٣

هـ ـ الأيدي العاملة ..... ١٨٣ ـ ١٩٢

و ـ رأس المـــال ..... ١٩٣ ـ ٢٠٠

ز ـ الســـــوق ..... ٢٠٠ ـ ٢١٣

ح ـ تكلفـة النقـل ..... ٢١٤ ـ ٢٢٦

ط ـ أسباب شخصيـة ٢٢٦

الفصل الرابـع

التركيب الحجمى للصناعات الغذائية فى المملكة العربية السعودية

أ ـ التركيب الحجمى العام للصناعات الغذائية ..... ٢٢٨ ـ ٢٥٦

ب ـ العوامل المؤثرة فى حجم مصنع الصناعات الغذائية .... ٢٥٧ ـ ٢٦١

جـ ـ التركيب الحجمى فى قطاعات الصناعات الغذائية ..... ٢٦١ ـ ٢٩٠

الفصل الخامـس

استهلاك منتجات الصناعات الغذائية فى المملكة العربية السعودية

أ ـ الكفاية الذاتية من منتجات الصناعات الغذائيـــــة
وأثرها على الصادرات والواردات ..... ٢٩٢ ـ ٣٠٠

ب ـ العوامل المؤثرة في حجم الطلب على منتجات الصناعـات
الغذائيـة ..... ٣٠٠ ـ ٣٠٨

جـ ـ الصعوبات التى تواجه الصناعات الغذائية الوطنية فـى
مجال التسويق ..... ٣٠٨ ـ ٣١٤

الفصل السادس

التكامل بين الزراعة والصناعات الغذائية فى المملكة العربية السعودية

أ ـ الانتاج الزراعى فى المملكة العربية السعودية ..... ٣١٦ ـ ٣٣٤

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ب - امكانية تطوير التكامل بين قطاعى الزراعـــة والصناعات الغذائية فى المملكة مستقبلا	٣٣٤ - ٣٥٤
الخاتمـــــــة	٣٥٦ - ٣٦٨
قائمة المصادر والمراجع	٣٧٠ - ٣٨٤
الملاحـــــــق	
ملخص البحث باللغة العربية	
ملخص البحث باللغة الانجليزيـة	

الخاتمـــــــة

مرت الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية كغيرها من الأنشطة الاقتصادية بمراحل نمو مختلفة . وتأثرت بعدة عوامل في مقدمتها نمو عائدات البترول والتخطيط الذي اعتبرته الحكومة عاملا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي ، ثم الدعم المستمر من الدولة للنشاط الاقتصادي . الا أن أسعار البترول كانت أكثر العوامل تأثيرا في نمو الأنشطة الاقتصادية ومن ضمنها الصناعات الغذائية .

فقد مرت الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية بعد الحرب العالمية الثانية بأربع مراحل نمو.المرحلة الأولى من عام ١٣٦٥ - ١٣٧٤هـ/١٩٤٥ - ١٩٥٤م وكانت الصناعات الغذائية خلالها يدوية بسيطة يعد معظمها داخل البيوت مثل طحن الحبوب الغذائية وتجفيف التمور وبعض الخضروات ،وانتاج اللبن الرائب والزبدة خاصة في مدن المنطقة الغربية مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة. الى جانب قيام بعض الصناعات الغذائية لخدمة عمال البترول في المنطقة الشرقية أهمها صناعة منتجات الألبان والخبز وعصائر الفواكه والثلج .

والمرحلة الثانية من عام ١٣٧٥ - ١٣٨٤هـ /١٩٥٥ - ١٩٦٤م . وقد بذلت فيها الدولة جهودا مكثفة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد وفتح المجال امام القطاع الخاص ورأس المال الأجنبى فظهرت بعض الصناعات الغذائية الحديثة مثل صناعة الحلويات وتعبئة المياه وتعبئة التمور في كل من جدة والدمام والمدينة المنورة ومكة المكرمة وينبع . وقد ظلت الصناعات الغذائية البسيطة مستمرة خلال هذه المرحلة ،كما ظهر التسجيل الصناعي الذي أشار الى أن عدد المصانع الحديثة في نهاية المرحلة الثانية بلغ ٦ مصانع عمل بها ٢٤١ عاملا ،واستثمرت ١٧٫٥ مليون ريال . ومن أبرز مشاكل هذه المرحلة عدم توفر الخامات محليا، ونقص الأيدى العاملة والخدمات والمرافق مما أدى الى ارتفاع تكلفة الانتاج الوطنى مقارنة بالمنتجات المستوردة المماثلة .

والمرحلة الثالثة من عام ١٣٨٥ - ١٣٩٤هـ /١٩٦٥ - ١٩٧٤م وفيها استمر اسهام الدولة في تنظيم وتنمية القطاع الصناعى واقامة البنية الأساسية . فبلغ عدد مصانع الصناعات الغذائية في نهاية هذه المرحلة ٥٨ مصنعا موزعة في عشر

مدن ، وعمل بها ٢٩٣٥ عاملا ،واستثمرت ١٣٢ر٤ مليون ريال . وقد اعتمدت الصناعات الغذائية في هذه المرحلة على الأيدى العاملة بدرجة كبيرة لعدم توفر التقنية الحديثة بالمصانع ولانخفاض الأجور . وقد ظهرت فيها صناعات غذائية جديدة مثل المشروبات الغازية وصناعة أعلاف الماشية والدواجن ،الى جانب حفظ الفواكه والخضروات وصناعة الألبان ومنتجاتها ، وحفظ الأسماك ، ومنتجات المخابز . ومن المشاكل التى واجهت الصناعات الغذائية في المرحلة الثالثة انخفاض جودة بعض المنتجات وصعوبة تصريفها ،وانخفاض معدل استغلال الطاقة الانتاجية . ونقص الخامات الزراعية المحلية .

والمرحلة الرابعة من عام ١٣٩٥ - ١٤٠٥هـ /١٩٧٥ - ١٩٨٥م وقد شهدت هذه المرحلة تزايدا كبيرا في أسعار البترول وعائداته مما أعطى دفعة قوية للتنمية الاقتصادية فتم اقامة البنية الأساسية . وعلى الرغم من أن العام الأخير في المرحلة الرابعة شهد انخفاضا في ايرادات البترول الا أن ذلك زاد من اهتمام الدولة بايجاد موارد أكثر استقرارا ، فحظيت الصناعة بكثير من الاهتمام باعتبارها البديل الأفضل لزيادة الدخل وخفض قيمة الواردات ، وكانت الصناعات الغذائية فى مقدمة الصناعات التى حظيت بالاهتمام فبلغ عدد مصانعها في نهاية المرحلة الرابعة ٣١٩ مصنعا عمل بها ١٧٨٢١ عاملا ،واستثمرت ٩١٧ر٠١ مليون ريال . وتعددت قطاعات الصناعات الغذائية فوصلت الى اثني عشر قطاعا . أي أنها شملت جميع قطاعات الصناعات الغذائية طبقا للتصنيف الدولى الموحد - باستثناء القطاعات التى تحرم الدولة اقامتها تطبيقا للشريعة الاسلامية- ومن أبرز القطاعات التى بدأت في هذه المرحلة مطاحن الغلال التابعة للمؤسسة العامة .

أما عن الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية في عام ١٤٠٧هـ فقد بلغ عدد مصانعها ٣٣٠ مصنعا ،استوعبت ١٨٢٨١ عاملا ،واستثمرت نحو ٩٣٨٣ر٣٢ مليون ريال ،وانتجت حوالي ٣٣٦٤ر٣ ألف طن في السنة . وقد أمكن من خلال الدراسة الجغرافية للصناعات الغذائية الحديثة في المملكة العربية السعودية عام ١٤٠٧ هـ الاجابة على الأسئلة الخمسة التى تم صياغتها فى مقدمة البحث . حيث أمكن معرفة التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في المملكة من خلال تحديد مواقعها . فقد أشارت الدراسة الى أن مصانعها تنتشر فى ٥٣ مركزا سكنيا . الا أنها أكثر ارتباطا بالمدن الرئيسية التى يتركز بها عدد كبير من السكان مثل مدينة جدة

والرياض والدمام وخميس مشيط والمدينة المنورة ومكة المكرمة وبريدة حيث تستأثر هذه المدن السبع بنحو ٧٠٪ ،او ٨٢٪ ،٩ر٨٥٪ ،٤ر٨٣٪ من مصانع وعمال ورأس مال وكمية انتاج الصناعات الغذائية في المملكة على الترتيب .

وعند ترتيب المواقع التى تتوطن بها الصناعات الغذائية تنازليا طبقا لكمها الصناعي نلاحظ أن المدن والقرى تتوزع بين أربع فئات هى : الأولى والرابعة والسادسة والسابعة . فالفئة الأولى تضم المواقع التى يزيد فيها الكم الصناعى عن ١١٠٠ ،وتقع فيها مدينتا جدة والرياض ، حيث تضم المدينتان ٤ر٤٦٪ من عدد المصانع ،وأكثر من نصف عدد العمال ورأس المال المستثمر وكمية انتاج الصناعات الغذائية في المملكة بنسبة ٨ر٥٦٪ ،٤ر٥٣٪ ،١ر٥٤٪ على الترتيب . فهما أكبر مدن المملكة سكانا وترتفع بهما مستويات المعيشة وتتمتعان بمستوى عال من الخدمات ووسائل النقل والاتصالات . كما أن جدة الميناء الأول للمملكة وذات نشاط تجاري كبير تخدم من خلاله ظهيرا يضم عدة مدن رئيسية . والرياض عاصمة البلاد السياسية ومركز مالي جيد كما أن لها سوقافي عدد من المدن والقرى المحيطة بها .

أما الفئة الرابعة فتضم المواقع التى يتراوح فيها الكم الصناعي بين ٥٠٠ – ٦٩٩ وتقع فيها مدينة الدمام التى تضم ١٠٪ من عدد المصانع ،ويعمل بها ٨ر١٢٪ من اجمالى العمال وتستثمر ١ر١٢٪ من اجمالي رأس المال المستثمر في الصناعات الغذائية بالمملكة وتنتج ٣ر١٠٪ من كمية الانتاج . ويشير ظهور المدن الثلاث الرئيسية : جدة والرياض والدمام في مراكز متقدمة الى الارتباط الشديد بين الصناعات الغذائية وعدد السكان والمظهر الحضري ،الى جانب ماتوفره المدينة من خدمات .

وتضم الفئة السادسة المواقع التى يتراوح فيها معدل الكم الصناعى بين ١٠٠ – ٢٩٩ ، وتقع فيها كل من مدينة خميس مشيط وبريدة والمدينة المنورة ومكة المكرمة حيث تضم هذه المدن ٦ر١٣٪ من عدد مصانع الصناعات الغذائية في المملكة ، ٥ر١٢٪ من عدد العمال ،٤ر٢٠٪ من رأس المال المستثمر ،٩٨ر١٨٪ من كمية الانتاج. فمدينة خميس مشيط مركز تجاري رئيسي في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة كما أن بها قاعدة عسكرية . وبريدة مركز امارة القصيم المتميزة بانتاجها الزراعي كالقمح والتمور والفواكه والخضروات. والمدينة المنورة ومكة المكرمة

مدن دينية تستقبل الزوار طول العام . الى جانب ماتوفره المدن السابقة من خدمات وتسهيلات ووسائل نقل .

وتشمل الفئة السابعة المواقع التى يقل فيها معدل الكم الصناعى عن ١٠٠ وتقع فيها مدينة الخبر وسيهات والطائف والمبرز والخرج والأحساء والظهران والبدائع والقاط وحفر الباطن وتبوك والقطيف وبيشة والجبيل وصبيا وحائل وينبع والقنفذة وبحرة والرس والأسياح ورابغ وأبها ونجران وحرما وحرض وجيزان والدلم وعنيزة والخبراء وصامطه وبلجرشى وصفوى وجودة وحريملاء وسبت العلايا والباحة والدوادمي وبقيق والأحد وتيماء وحجلا والزلفى وعرعر ووادي فاطمة . حيث تستأثر جميعها بحوالي ٣٠٪ من عدد مصانع الصناعات الغذائية في المملكة ، ويعمل بها ١٧ر٩٪ من اجمالي عمالها ، وتستثمر ١٤ر١٪ من رأس المال ، وتنتج ١٦ر٦٪ من كمية الانتاج وعلى الرغم من وجود فروق كبيرة بين هذه المواقع في الكم الصناعى الا أنها تتفق جميعا في انخفاض كم الصناعات الغذائية بها عن ١٠٠ وذلك لقلة عدد سكانها واعتمادها على منتجات مصانع الفئة الأولى والرابعة. فالعديد من المصانع الكبيرة في جدة والرياض والدمام تسوق جزءا من انتاجها في مدن الفئة السابعة كما أن الأخيرة لايحيط بها ظهير زراعي منتج . ويتعذر فيها استيراد المواد الخام اما لموقعها الداخلي أو لصغر موانيها . ولذا فان مصانع الفئة السابعة من الصناعات المرتبطة بالسوق لسرعة تلفها وزيادة وزنها بعد التصنيع كالخبز والثلج والألبان .

وبصورة عامة فان التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية يأخذ شكل ثلاثة محاور طولية شمالية غربية الى جنوبية شرقية . يمثل المحور الأول مدن الحجاز وعسير في غرب المملكة ،والمحور الثانى مدن الرياض والقصيم في وسط المملكة ،والمحور الثالث مدن المنطقة الشرقية على ساحل الخليج العربى . ومن جهة أخرى فان المحاور الثلاثة السابقة تشكل محاور عرضية تمتد من ساحل البحر الأحمر غربا الى ساحل الخليج العربى شرقا .

أما عن العوامل المؤثرة في قيام الصناعات الغذائية وتوطنها في المملكة فقد تم التعرف عليها من خلال تحديد وتحليل العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية المؤثرة في التوزيع الجغرافي لهذه الصناعة فقد أشارت الدراسة الى أن قيام

الصناعات الغذائية وتوزيعها الجغرافي في المملكة تأثر بعدة عوامل أهمها: الخامات والمياه والأيدي العاملة والسوق وتكلفة النقل .

ففي مجال الخامات تعاني المملكة من عدم انتاج كثير من الخامات الزراعية اللازمة لقيام الصناعات الغذائية مثل قصب السكر والحبوب الزيتية ،كما أن المحاصيل الزراعية التى تنتج بها - باستثناء القمح والتمور - لاتغطي حاجة السكان من الاستهلاك الطازج وبالتالى فهي لاتحقق فائضا يمكن اقامة صناعات غذائية عليها الا أن وجود حجم كاف من الطلب على منتجات الصناعات الغذائية في السوق الداخلى استدعى ضرورة قيام بعض الصناعات حيث أمكن البدء بالصناعات الغذائية التى تتوفر خاماتها محليا مثل طحن القمح وصناعة الخبز والمكرونة والشعيرية والبسكويت وتعبئة التمور وصناعة الألبان ومنتجاتها وصناعة الأعلاف المعتمدة على المنتجات الثانوية والمخلفات النباتية والحيوانية وتعبئة المياه المعدنية وصناعة الثلج وتكرير الملح . هذا الى جانب قيام صناعات غذائية معتمدة على خامات مستوردة - يمكن استبدال بعضها مستقبلا بخامات محلية - مثل صناعة حفظ الفواكه والخضروات وصناعة الزيوت النباتية .

وعلى الرغم من ضعف أثر الخامات في قيام الصناعات الغذائية بالمملكة الا أن أثر الخامات يظهر بوضوح في التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية حيث تتوطن الصناعات المعتمدة على خامات محلية بالقرب من خاماتها لخفض تكلفة النقل مثل توطن صوامع الغلال ومطاحن الدقيق قرب مناطق انتاج القمح ، وتوطن مصانع تعبئة التمور في المدن القريبة من مزارعه ،وتوطن الصناعات المعتمدة على خامات مستوردة بالقرب من الموانىء البحرية في مدينتى جدة والدمام لخفض تكلفة نقل الخامات برا .

كما تعانى الصناعات الغذائية في المملكة من نقص مصادر المياه وارتفاع تكلفة معالجة المياه الجوفية نتيجة ارتفاع درجة ملوحتها التى تصل الى ١٠٠٠ ملجم/لتر فى تكوينات الساق ،وارتفاع نسبة المواد الصلبة التى تصل الى ١٥٠٠٠ ملجم/لتر فى تكوينات وسبع - البياض . وقد أدى ذلك الى ضرورة استخدام مياه البحر المحلاه لامداد الصناعة بجزء من احتياجها للمياه .

أما من حيث مصادر الطاقة فقد أدى توفرها بالمملكة الى انخفاض تكلفة

الوقود من اجمالى تكلفة الانتاج في الصناعات الغذائية حيث يصل متوسط تكلفة الوقود في مصانع العينة الى ٢٪ من اجمالى تكلفة الانتاج ،وان كانت هذه النسبة تختلف من صناعة لأخرى حسب حاجتها من الطاقة ومصدر الامداد وتكلفة النقل وحجم المصنع ،ويرجع انخفاض تكلفة الوقود الى دعم الدولة لسعر بيع الكهرباء .

ويعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في الصناعات الغذائية بالمملكة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك من خلال ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب استخدام وسائل التكييف الصناعي داخل المصنع وفي مخازن الخامات والمنتجات. وزيادة الطلب على المشروبات الغازية والعصائر والمياه الصحية والألبان نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في جميع مناطق المملكة . وتعذر جفاف البسكويت نتيجة ارتفاع الرطوبة النسبية في المدن الساحلية وتعذر انتاج أنواع من الحلويات والكاكاو لارتفاع درجة الحرارة .الى جانب انخفاض انتاجية العامل نتيجة ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة، وقلة الخامات الزراعية التى يمكن الاعتماد عليها فى اقامة صناعات غذائية لقلة معدل الامطار السنوي .

أما عن أثر العمال في الصناعات الغذائية بالمملكة فعلى الرغم من أن الصناعات الغذائية من الصناعات كثيفة العمالة فان الوضع في المملكة العربية السعودية يختلف عن ذلك.فنظرا لقلة السكان وبالتالى نقص العمالة ، وتخلف الوعي الصناعي والمستوى التقنى بين المواطنين اتجهت مصانع الصناعات الغذائية للاستعانة بدرجة عالية نسبيا من الميكنة توفيرا للعمال حيث بلغ مؤشر الاستثمار/ عامل بها ٥١٣٫٣ ألف ريال . كما أن اعتماد عدد من المصانع على المواد نصف المصنعة واقتصار نشاط مصانع أخرى على التعبئة أدى الى عدم حاجة الصناعات الغذائية في المملكة الى عمالة كثيفة .

ويقدر عدد العمال السعوديين في الصناعات الغذائية بحوالى ١٨٣٤ عاملا أي مايعادل ١٠٪ من اجمالى عمال الصناعات الغذائية ،يتولى أغلبهم ادارة المصانع والشئون المالية والعلاقات العامة والاشراف والمراقبة . ويتم استقدام بقية العمالة من الخارج ، وتتعدد جنسيات العمالة الوافدة في الصناعات الغذائية بصورة كبيرة كما هو الحال في غيرها من القطاعات ، وتحتل العمالة الأسيوية المرتبة الأولى حيث تشكل ٥٤٫٩٪ من اجمالى العمالة الأجنبية العاملة في الصناعات

الغذائية تليهم العمالة العربية بنسبة ١ر٣٧٪ ثم العمالة الأوروبية والأسترالية وغيرها . ويقتصر وجود العمالة الموسمية على مصانع تعبئة التمور حيث تشكل العمالة الموسمية بها ٣٣٪ من اجمالى العمال الدائمين . وعلى مصانع تعبئة المياه والمشروبات صيفا .

ويتفاوت أثر السوق فى توطن الصناعات الغذائية فالصناعات التى يزيد وزن المنتج فيها عن وزن المادة الخام الداخلة في صناعتها مثل المشروبات الغازية والعصائر،والصناعات التى لاتحتفظ منتجاتها بخصائصها فترة طويلة مثل الثلج والآيس كريم ،تميل للتوطن قرب السوق . كما أن ارتفاع تكلفة النقل وحاجة المنتج الى وسائل نقل مجهزة خاصة في ظروف الحرارة المرتفعة في المملكة يؤدي الى توطن المصانع قرب السوق .

وعند حساب معامل ارتباط قطاعات الصناعات الغذائية بالسوق في مواقع مختلفة بالمملكة أمكن تصنيفها الى أربع فئات : الفئة الأولى وهي الصناعات التى يزيد معامل ارتباطها بالسوق عن ٨ر٠ وتشمل صناعة الخبز ومنتجات المخابز . والفئة الثانية تشمل الصناعات التى يتراوح معامل ارتباطها بالسوق بين ٥١ر٠ - ٨ر٠ وهى صناعة حفظ اللحوم وصناعات غذائية أخرى وصناعة حفظ الفواكه والخضروات وصناعة الألبان ومنتجاتها وصناعة المشروبات وصناعة الأعلاف . والفئة الثالثة تشمل الصناعات التى يتراوح معامل ارتباطها بالسوق بين ٣ر٠ - ٥ر٠ وهى المطاحن وصناعة الحلويات . أما الفئة الرابعة فتضم الصناعات التى يقل معامل ارتباطها بالسوق عن ٣ر٠ وهى صناعة الزيوت وتعبئة السكر وحفظ الأسماك .

أما عن فئات حجم مصانع المنتجات الغذائية في المملكة فقد أمكن تحديدها من خلال دراسة التركيب الحجمى للصناعات الغذائية عامة ولكل قطاع منها على حده ،حيث تظهر في مصانع المواد الغذائية بالمملكة أربع فئات حجم عمالية هى المصانع الصغيرة ،والمتوسطة ،والكبيرة ، والضخمة حيث تضم ٥ر٧١٪ ،٦ر٢٣٪ ،٢ر٤ ٪ ، ٧ر٠٪ من اجمالى عمال الصناعات الغذائية في المملكة على الترتيب . وترجع سيادة فئتى المصانع الصغيرة والمتوسطة الى مجموعة عوامل اقتصادية وفنية منها قلة الخامات الزراعية المتاحة للتصنيع ،وصغر حجم السوق وتبعثره جغرافيا ومايرتبط بذلك من ارتفاع تكلفة توزيع المنتجات . ومنافسة المنتجات المماثلة المستوردة